الفصل الرابع

من قضايا المصدر

١. مقارنة بين المصدر و اسمه

- **المصدر**

المصدر مشتق من (الصدر): الانصراف عن الورد وعن كل أمر. كما قال ابن جنى: "إن المصدر كل اسم دل على حدث وزمان مجهول وهو وفعله من لفظ واحد والفعل مشتق من المصدر."[٥٤] ويفهم من تعريف ابن جنى ضرورة أن يتضمن المصدر أحرف فعله دون الإشارة إلى كيفية هذا التضمين.

أما ابن مالك فقد عرفه بتعرفين :

الأول_ المصدر هو اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل أو صادر عنه حقيقة أو مجازا أو واقع على مفعول وقد يسمى فعلا وحدثا وحدثانا وهو أصل الفعل لافرعه خلافا للكوفيين.[٥٥]

الثاني_ أنه اسم الحدث, وهو المستفاد من قوله في أرجوزته الألفية :

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأمن من أمن[٥٦]

وقد فسر ابن عقيل هذا التعريف بقوله "الفعل يدل على شيئين : الحدث والزمان ف "قام" يدل على قيام في زمان ماض و "يقوم" يدل على قيام في الحال أو الاستقبال, و"قم" يدل على قيام في الاستقبال, والقيام هو الحدث –وهو أحد مدلولي الفعل– وهو المصدر, وهذا معنى قوله "ما سوى الزمان من مدلولي الفعل" فكأنه قال :المصدر اسم الحدث كأمن, فإنه أحد مدلولي أمن.[٥٧]

---

[٥٤] أبو بكر بن سراج, الأصول في النحو(بيروت: مؤسسة الرسالة, السنة : ١٩٩٦) ص ١٣٦ ج ٣

[٥٥] جمال الدين ابن مالك, شرح التسهيل(لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية, السنة :٢٠٠١) ص ١٠٧ ج ٢

[٥٦] جمال الدين ابن مالك, الألفية(لبنان –بيرو:مكتبة لبنان, ١٩٩٥) ص ٦٩

[٥٧] بهاء الدين عبد الله ابن عقيل, شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك(القاهرة: مكتبة دار التراب, السنة: ٢٠٠٥) ص ١٥٢ ج٣

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

ومن خلال استعراض المصادر النحوية وما جاء فيها من تعريفات للمصدر فإنه يمكن أن نحدد خصائصه في النقاط الآتية :

١. المصدر يدل على مجرد الحدث في أمر معنوي محض.

٢. ليس للمصدر صلة بزمان محدد فهو يصلح للدلالة على الأزمان الثلاثة.

٣. ليس له صلة بذات معينة.

٤. لا يدل على تذكير أو تأنيث أو جمع

٥. يجب أن يشمل تركيبه على جميع حروف الفعل الماضي وقد يزيد عليها ولكنه لاينقص عنها.

ويصاغ المصدر من الفعل الثلاثي المجرد على أوزان كثيرة مردها إلى السماع في الغالب وقد اختلف في عدد هذه الأوزان, فذكر السيوطي أنها خمسة وعشرون, غير أن ما ذكره سيبويه منها يرتقي إلى اثنين وثلاثين بناء.[٥٨] وقد تتعدد مصادر الفعل الثلاثي الواحد فتصل حدا غير معقول قد يبلغ في بعض الأحيان تسعة أو عشرة. ويمكن أن يعزى ذلك إلى اختلاف اللغات من جهة, وتباين الروايات من جهة أخرى.[٥٩] أما مصادر غير الثلاثي فهي مقيسة كلها وما ورد على خلافها يحفظ ولايقاس عليه.[٦٠]

- **اسم المصدر**

كما قال ابن السراج : وقد جاء هذا البناء اسما للمصدور فقالوا: فجار يريدون: فجرة, وبداد يريدون : بددا.[٦١] وتابعهم في هذا ابن يعيش عندما قال:

---

[٥٨] فؤد حنا طرزي, الإشتقاق(لبنان-بيروت, طبحة الأولى) ص ١٤٣

[٥٩] فؤد حنا طرزي, الإشتقاق(لبنان-بيروت, طبحة الأولى) ص ١٥١

[٦٠] بهاء الدين عبد الله ابن عقيل, شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك(القاهرة: مكتبة دار التراب, السنة: ٢٠٠٥) ص ١٠١ ج٣

[٦١] أبو بكر بن سراج, الأصول في النحو(بيروت: مؤسسة الرسالة, السنة : ١٩٩٦) ص ٨٩ ج ٢

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

الضرب الثاني من ضروب فعال أن يكون اسما لمصدر علما عليه علما مثل فجار وبداد. ومما جاء من أسماء المصادر بهذه الدلالة "يسار" في قوله الشاعر:

فقلت امكثي حتى يسار لعلنا نحج معا قالت أعاما وقابله[٦٢]

أي أمكثي إلى ميسرة. وقالوا حماد بمعنى المحمدة, قال الشاعر الملتمس :

جماد لها جماد ولاتقولي لها أبدا إذا ذكرت حماد[٦٣]

أي قولي لها جمودا ولا تقولي لها حمدا وشكرا.

وقد أشار بعض النحويين المتقدمين إلى نوع آخر من أنواع اسم المصدر وذلك في معرض حديثهم عن مصدر الفعل الرباعي المزيد.[٦٤] يقول سيبويه :والطمأنينة والقشعريرة ليس واحد منها بمصدر على اطمأننت, واقشعررت, كما أن النبات ليس بمصدر على أنبت فمنزلة اقشعررت من القشعريرة واطمأننت من الطمأنينة بمنزلة أنبت من النبات.[٦٥] وقصدهم أن اقشعررت مصدره : اقشعرارا واطمأننت : اطمئنانا, فلما قالوا: قشعريرة, وطمأنينه جاؤوا (باسم المصدر) وليس بالمصدر الصريح كما قالوا :نبات, من انبت التي مصدرها الصريح :إنبات. وقد أشار إلى هذا ابن جني في قوله : الكلام اسم من كلم بمنزلة السلام من سلم وهما بمعنى التكليم والتسليم وهما المصدران الجاريان على كلم وسلم.[٦٦]

وتبع ابن عقيل مذهب ابن مالك في تعريفه لاسم مصدر بأنه ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه لفظا وتقديرا دون عوض من بعض ما فعله وقد فسر ابن عقيل العبارة الاخيرة بقوله: واحترز بذلك مما خلا من بعض ما في فعله لفظا ولم يخل منه تقديرا فإنه لايكون اسم مصدرا بل يكون مصدرا وذلك نحو: قتال فإنه مصدر قاتل, وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل ولكن خلا منها لفظا ولم يخل منها تقديرا ولذلك نطق بها في بعض المواضع.

---

[٦٢] موفق الدين ابن بعيش, شرح مفصل(لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية, السنة: ٢٠٠١) ص ٥٣ ج ٣

[٦٣] أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه, الكتاب(القاهرة: مكتبة الخانجي, السنة. ٢٠٠٩) ص ٢٧٥ ج ٣

[٦٤] موفق الدين ابن بعيش, شرح مفصل(لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية, السنة: ٢٠٠١) ص ٥٦-٥٧ ج ٤

[٦٥] أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه, الكتاب(القاهرة: مكتبة الخانجي, السنة: ٢٠٠٩) ص ٨٥-٨٦ ج ٤

[٦٦] أبو الفتح عثمان ابن جني, الخصائص(بيروت:دار الكتب العلمية, السنة: ٢٠٠٣) ص ٧٩ ج ١

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

نحو: قاتل قيتالا, وضارب ضيرابا, ولكن انقلبت الألف ياء لكسر ما قبلها. واحترز بقوله: دون تعويض مما خلا من بعض ما في فعله لفظا وتقديرا, ولكن عوض عنه شيئ فإنه لا يكون اسم مصدر بل هو مصدر وذلك نحو : عدة فإنه مصدر وعد وقد خلا من الواو التي في فعله لفظا وتقديرا, ولكن عوض عنها التاء.[٦٧]

يلاحظ من تعريفات النحويين لمصطلح اسم المصدر اهتمامهم به من الناحية اللفظية لكنهم لم يقفوا عند الحد بل تناولوا اسم المصدر من الناحية المعنوية, ووضعوا الفروق الدلالية بينه وبين المصدر الصريح وقد ذهبوا في ذلك مذاهب عدة:

١. أن اسم المصدر يتفق مع المصدر في الدلالة عل معناه وإنما الاختلاف بينهما في اللفظ فقط وهذا قول ابن مالك وتبعه في ذلك ابن عقيل والأشموني.[٦٨]

٢. أن اسم المصدر يدل مباشرة على لفظ المصدر لاعلى الحدث المجرد وإن دلالة على لفظ المصدر تتبع دلالته على معنى المصدر (الحدث) فتكون دلالة على الحدث غير مباشرة, وإنما تحصل بتوسط دلالته على لفظ المصدر ومن الذاهبين إلى ذلك الأزهري فقد قال :ومدلولهما مختلف, فمدلول المصدر: الحدث, ومدلول اسم المصدر: لفظ المصدر الدال على الحدث فدلالة اسم المصدر على الحدث إنما هي بواسطة دلالته على المصدر.[٦٩]

٣. أن معنى المصدر هو الفعل مع ملاحظة تعلقه بالمنسوب إليه وأما اسم المصدر فهو موضع الفعل من حيث هو بلا اعتبار تعلقه بالمنسوب إليه, وإن كان له تعلقه في الواقع. ويرجع هذا المذهب إلى

---

[٦٧] بهاء الدين عبد الله ابن عقيل, شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك(القاهرة: مكتبة دار التراب, السنة: ٢٠٠٥) ص ٧٦ ج٣

[٦٨] محمد بن علي الصبان, حاشية الصبان على شرح الأشموني(بيروت:دار الكتب العلمية, السنة:١٩٩٧) ص٤٣٢ ج٢

[٦٩] خالد بن عبد الله الأزهري, شرح التصريح على التوضيح(بيروت: دار الفكر, مجهول السنة) ص ٦١-٦٢

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

قول ابن قيم الجوزية: أما الفرق المعنوي فهو أن المصدر دال على الحدث وفاعله, فإذا قلت: تكليم وتسليم وتعليم ونحو ذلك دل على الحدث ومن قام به فيدل التسليم على السلام والمسلم وكذلك التعليم والتكليم, وأما اسم المصدر فإنما يدل على الحدث وحده فالسلام والكلام لايدل لفظه على مسلم ولا مكلم بخلاف التكليم والتسليم. فاسم المصدر جردوه لمجرد الدلالة على الحدث.[٧٠]

٤. أن اسم المصدر هو اسم العين المنقول إلى الحدث وأن المصدر هو الحدث نفسه ويتضح هذا في قول الرضي: اسم المصدر هو اسم العين يستعمل بمعنى المصدر. هذا ما ذهب إليه ابن هشام من أن الأصل في اسم المصدر أن يدل على اسم العين ثم يراد به الحدث فقال: كالكلام فإنه في الأصل اسم للملفوظ به من الكلمات, ثم نقل إلى معنى التكليم, والثواب في الأصل لما يثاب به العمال ثم نقل إلى معنى الإثابة.[٧١]

٥. أن المصدر مدلوله الفعل مع ملاحظة تعلقه بالفعل أما اسم المصدر فإنه يدل على الفعل أيضا ولكن مع ملاحطة الأثر المترتب عليه. ويبدو أن هذا الرأي يتقرب مما ذكره ابن الحاجب من أن اسم المصدر هو مايتوصل به إلى الفعل مثل الطهور وهو اسم ما يتطهر به, والطهور المصدر.[٧٢]

٢. عمل المصدر واسمه

و إعمال المصدر و اسمه مدلولهما مختلف فمدلول المصدر الحدث و مدلول اسم المصدر الدال على الحدث, فدلالة اسم المصدر على الحدث إنما

---

[٧٠] محمد بن ابي بكر ابن القيم الجوزية, بدائع الفوائد(بيروت: دار الكتب العربي, مجهول السنة) ص ١٣٨ ج ٢
[٧١] جمال الدين ابن هشام, شرح شذور الذهب(بيروت" دار الكتب العلمية, السنة:٩٩٠ذ) ص ٢٦٥
[٧٢] أبو عمرو عثمان ابن الحاجب, الأمالي (بيروت:لبنان, دار الثقافة, السنة:١٩٨٦) ص ٢٩٠

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

هي بواسطة دلالته على المصدر. وتحقيق ما هيهتهما أن يقال "الاسم الدال على مجرد الحدث" من غير تعرض لزمان إن كان علما موضوعا على معنى نحو فجار و حماد, علمين ل"الفجرة" بسكون الجيم و "المحمدة" بفتح الميم الأولى و كسر الثانية او كان مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة نحو مضرب و مقتل بفتح أولهما و ثالثهما او كان متجاوزا فعله الثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثي نحو غسل ووضوء بضم أولهما في قولك : اغتسل – غسلا, توضأ–وضوءا فإنهما اي فإن الغسل بزنة القرب و الوضوء بزنة الدخول في قولك قرب –قربا و دخل – دخولا فهو اسم مصدر. كما قال في شرح التصريح و التوضيح : إنه مصدر يسمى المصدر الميمي و إنما سموه أحيانا اسم مصدر تجوزا.[٧٣]

يعمل المصدر عمل فعله تعديا و لزوما فإن كان فعله لازما احتاج إلى الفاعل فقط نحو "يعجبني اجتهاد سعيد". وإن كان متعديا احتاج إلى فاعل ومفعول به, فهو يتعدى إلى ما يتعدى إليه فعله و إما بنفسه نحو "ساءني عصيانُك أباك" وإما بحرف الجر نحو "ساءنى مرورك بمواضع الشبهة.

٣. المصدر و الفعل أيهما أصل المشتقات

اختلف الكوفيون و البصريون عن المشتق في أصل الاشتقاق. يقول الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل نحو ضرب–ضربا و قام–قياما ويقول البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر و فرع عليه.

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن المصدر مشتق من الفعل لأن المصدر يصح لصحة الفعل و يعتل لاعتلاله ألا ترى أنك تقول : قام – قواما, فيصح المصدر لصحة الفعل و تقول : قام – قياما فيعتل لاعتلاله, فلما صح لصحة و اعتل لاعتلاله دل على أنه فرع عليه.

---

[٧٣] خالد ان عبد الله الأزهري, *شرح التصريح على التوضيح*,(بيروت-لبنان:دار الكتب العلمية, السنة:٢٠٠٦) ص ٤ ج٢

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

ويخرج الكوفيون دليلا أن الفعل أصل الاشتقاق[٧٤], كما يأتي:

أولا أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل في المصدر ألا ترى أنك تقول : ضربت ضربا فتنصب ضربا ب ضربت, فوجب أن يكون فرعا له لأن رتبه العامل قبل رتبه المعمول فوجب أن يكون المصدر فرعا على الفعل.

ثانيا على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر يذكر تأكيد للفعل, ولا شك أن رتبه المؤكد, فدل على أن الفعل أصل و المصدر فرع. و الذي يؤيد ذلك أنا نجد أفعالا ولا مصادر لها, نحو نعم و بئس و عسى و ليس و فعل التعجب. فلولم يكن المصدر فرعا لا أصلا لما خلا عن هذه الأفعال لاستحالة وجود الفرع من غير أصل.

ثالثا أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر لا يتصور معناه لم يكن فعل فاعل, و الفاعل وضع له فعل و يفعل, فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلا للمصدر. ولا يجوز أن يقال : إن المصدر إنما سمي مصدرا لصدور الفعل عنه, كما قالوا للموضوع الذي تصدر عنه الإبل مصدرا لصدورها عنه. لأنا نقول : لا نسلم بل سمي مصدرا لأنه مصدور عن الفعل كما قالوا "مركب فاره و مشرب عذب" اى مركوب فاره و مشروب عذب و المراد به المفعول لاالموضوع فلاتمسك لكم بتسميته مصدرا.

ويخرج البصريون دليلا أن المصدر أصل الاشتقاق, كما يأتي :

أولا أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم والاسم يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل وأما الفعل فإنه لايقوم بنفسه ويفتقر إلى الاسم وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى بأن يكون أصلا مما لايقوم بنفسه ويفتقر إلى غيره. والمصدر هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين : الحدث و الزمان المحصل,

[٧٤] أبو الأنباري, *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين*, (لبنان: دار الكتب العلمية, الطبعة الثانية, ج:١, ص: ٢١٧) ٢٠٠٧ م

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

والمصدر يدل على شيء واحد وهو الحدث و كما أن الواحد أصل الاثنين فكذلك المصدر أصل الفعل.

ثانيا أن المصدر هو الأصل أن الفعل بصيغة يدل على ما يدل عليه المصدر و المصدر لايدل على ما يدل عليه الفعل الا ترى أن "ضرب" يدل على ما يدل عليه الضرب و الضرب لا يدل على ما يدل عليه "ضرب" وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل و الفعل فرع, لأن الفرع لابد أن يكون فيه الأصل, وصار هذا كما تقول في الآنية المصوغة من الفضة فإنها تدل على الفضة, والفضة لاتدل على الآنية و كما أن الآنية المصوغة من الفضة فرع عليها و مأخوذة منها فكذلك هاهنا :الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه.

ثالثا أن المصدر ليس مشتقا من الفعل أنه لو كان مشتقا منه لكان يجب أن يجرى على سنن في القياس و لم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين و المفعولين. فلما اختلف المصدر اختلاف الأجناس كالرجل و الثوب و التراب و الماء و الزيت و سائر الأجناس دل على أنه غير مشتق من الفعل. لو كان المصدر مشتقا من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث و الزمان و على معنى ثالث, كما دلت أسماء الفاعلين و المفعولين على الحدث وذات الفاعل و المفعول به. فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقا من الفعل.

رابعا أن المصدر ليس مشتقا من الفعل نحو "أكرم إكراما" بإثبات الهمزة, ولو كان مشتقا من الفعل لوجب أن تحذف منه الهمزة كما حذفت من اسم الفاعل و المفعول نحو مكرم بكسر عين الفعل و مكرم بفتح عين الفعل. لما كان مشتقين منه فلما تحذف ها هنا كما حذفت مما هو مشتق منه دل على أنه ليس مشتق.

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

خامسا المصدر هو الأصل تسميته مصدرا فإن المصدر هو الموضوع الذي يصدر عنه, ولهذا قيل للموضوع الذي تصدر عنه الإبل مصدر. فلما سمي مصدرا دل على أن الفعل قد صدر عنه, وهذا دليل لابأس به في المسألة و ما اعترض به الكوفيون عليه في دليلهم فسنذكر فساده في الجواب عن كلماتهم في موضعه إنشاء الله تعالى.[٧٥]

وقال ابن يعيش :"المصدر هو المفعول الحقيقي لأن الفاعل يحدثه ويخرجه من العدم إلى الوجود, وصيغة الفعل تدل عليه, والأفعال كلها متعديا إليه سواء كان يتعدى الفاعل أو لم يتعداه نحو: ضربت زيدا ضربا وقام زيدا قياما, وليس كذلك غيره من المفعولين وسمي مصدرا لأن الفعل صدر عنه وأخذ منه.[٧٦] وفي قوله هذا إشارة إلى مسألة خلافية في أصل الاشتقات, أهو الفعل أم المصدر؟ فانقسم اللغويون إلى قسمين, فذهب البصريون إلى أن المصدر هو الأصل وأن الفعل مشتق منه. وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه. ومن تلك المصادر التي تخرج على البصريين فجمهرة العلماء العربية يوافقون أن المصدر أصل الاشتقاق.

٤. النائبات عن المصدر

يذكر النحاة مواضع يحذف فيه عامل المصدر وجوبا إذا وقع المصدر بدلا من فعله في الطلب, كالأمر أو النهي أو الدعاء أو المقرون باستفهام توبيخي, واختلفوا في المصدر التي تقع موقع الدعاء ك"سقيا ورعيا وغير ذلك, من حيث اقتصارها على السماع أو قياسيتها.[٧٧]

---

[٧٥] أبو الأنباري, *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين و الكوفيين*, (لبنان: دار الكتب العلمية, الطبعة الثانية, ج:١, ص: ٢١٩) ٢٠٠٧ م

[٧٦] موفق الدين ابن بعيش, شرح مفصل(لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية, السنة: ٢٠٠١) ص ٢٧٢ ج ١

[٧٧] جلال الدين السيوط,همع الهوامع في شرح جمع الجوامع(الكويت:دار البحوث العلمية, السنة: ١٩٩٢) ص ١٠٦ ج ٣

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

وسيبويه في مقدمة القائلين باقتصار هذه الألفاظ على السماع, حيث يقول في باب ما ينصب من المصادر على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره: وذلك قولك "سقيا ورعيا ونحو قولك: خيبة ودفرا وجدعا وبؤسا وأفة وتفة وبعدا وسحقا, ومن ذلك قولك "تعسا وتبا و وجوعا وجوسا. وإنما ينتصب هذا وما أشبه إذا ذكر مذكور, فدعوت له أو عليه على إضمار الفعل, كأنك قلت: سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وخيبك الله خيبة, وإنما اختزل الفعل ههنا لأنهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل كما جعل الحذر بدلا من"احذر " وكذلك هذا كأنه بدل من "سقاك الله ورعاك الله ومن خيبك الله. وما جاء منه لايظهر له فعل فهو على هذا المثال نصب كأنك جعلت "بهرا" بدلا من بهرك الله فهذا تمثيل ولا يتكلم به.[٧٨]

وواضح من كلام سيبويه قصر هذه الألفاظ على الدعاء للإنسان أو عليه, فالمثالان الأول والثاني دعاء للشخص والأخرى دعاء عليه والمعنى في قولك :سقيا لك, يختلف عن المعنى في قولك :سقاك الله سقيا, فالمصدر هنا سد مسد الفعل المحذوف وذكر الفعل مع المصدر تكرار له.

ويذهب ابن الحاجب مذهب سيبويه في قصر هذه الألفاظ على السماع,[٧٩] وقد بين علة الوجوب في حذف الفعل في هذه المواضع إذ يقول :وكلام سيبويه يشعر بأن علة الحذف في هذه المواضع كثرته في كلامهم حتى قامت الكثرة مقام ذكره. إلا أنه لايحتاج أن يكون ضابطا نحويا لأنه يحتاج إلى النظر في كل لفظة هل كثرت أو لم تكثر, وذلك من حظ اللغوي واستدل سيبويه على وجوب الحذف في مثله بما معناه أنه سمع كثيرا من العرب مع كثرة تصرفهم في كلامهم, لاحتياجهم إلى الأوزان والقوافي وغير ذلك, ولم يظهر الفعل في كلام واحد منهم, فلو كان من الجائز لقضت العادة بجريانه في كلام واحد

[٧٨] أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه, الكتاب(القاهرة: مكتبة الخانجي, السنة. ٢٠٠٩) ص ٣٧١ ج ١
[٧٩] رضي الدين الأستراباذي, شرح الرضي على الكافية(بيروت, دار الكتب العلمية, مجهول السنة) ص ٣٠٥

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

منهم, ولو جرى لنقل عادة لكثرة المستقرين لذلك, ولم ينقل فلم يسمع يجز إظهاره.[٨٠]

كما قال الأخفش"كل مصدر قام مقام الفعل ففيه ضمير فاعل وذلك إذا قلت: سقيا لزيد, وإنما تريد سقي الله زيدا, ولو قلت سقيا الله زيدا كان جيدا لأنك قد جئت بما يقوم مقام الفعل, ولو قلت :أكلا زيدا الخبز وأنت تأمره كان جائزا.[٨١] كقلوله:

على حين ألهى الناس جل أمورهم فندلا زريق المال ندل الثعالب[٨٢]

وظاهر كلام الأخفش أنه يمد القياس في المصدر النائب عن فعله سواء أكان في الدعاء أم في الأمر.

وقال الفراء في إعرابه للآية الكريمة "فضرب الرقاب": نصب على الأمر والذي نصب به مضمر وكذلك كل أمر أظهرت فيه الأسماء وتركت الأفعال فانصب فيه الأسماء,[٨٣] ويبدو أن الفراء قاس ما يقع منه موقع الدعاء على الأمر كما فعل الأخفش.

أما ابن عقيل, فكان من الذين نصوا على قياسيته صراحة إذ يقول: إذا وقع المصدر بدلا من فعله وهو مقيس في الأمر والنهي نحو قياما لاقعودا, أي :قم قياما ولا تقعد قعودا, والدعاء نحو :سقيا لك أي سقاك الله.[٨٤] وقد وقف أبو حيان إزاء هذه المسألة موقفا وسطا, فما كان له فعل من لفظه لايبعد فيه القياس ك سقيا ورعيا, وما ليس له لفظ من فعله: دفرا وأفة وتفة, فلا ينقاس.[٨٥]

وقد تناول الغلاييني المصدر الذي يقع موقع الدعاء في سياق حديثه عن المصدر من أمثلة, نحو :سقيا لك ورعيا وتعسا للخائن وبعدا للظالم وسحقا للئيم

---

[٨٠] ابن الحاجب, الإيضاح في شرح المفصل(دمشق, السنة:٢٠٠٥) ص ١٩٥-١٩٦ ج ١
[٨١] أبو بكر بن سراج, الأصول في النحو(بيروت: مؤسسة الرسالة, السنة : ١٩٩٦) ص ١٦٧ ج ١
[٨٢] ابن هشام الأنصاري, أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك(بيروت: دار الفكر, مجهول السنة) ص ٢١٨ ج ٢
[٨٣] ابو زكريا الفراء, معاني القرآن(بيروت:عالم الكتب, السنة:١٩٨٣) ص ٥٣ ج ٣
[٨٤] بهاء الدين عبد الله ابن عقيل, شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك(القاهرة: مكتبة دار التراب, السنة: ٢٠٠٥) ص ٤٤٢ ج٢
[٨٥] جلال الدين السيوط,همع الهوامع في شرح جمع الجوامع(الكويت:دار البحوث العلمية, السنة: ١٩٩٢) ص ١٠٦ ج ٣

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

وجدعا للخبيث ورحمة للبائس وعذبا للكاذب وشقاء للمهل وبؤسا للكسلان وخيبة للفاسق وتبا للواشي ونكسا للمكتبر, وأشار إلى أن سيبويه منع القياس على ما ورد من هذه الألفاظ كما عرج على مذهب الأخفش الذي أجاز القياس عليها, ورأى أن ماذهب إليه هو الحق.[٨٦] وقد ذكر أن هناك مصادر تستعمل للدعاء قد أهملت أفعالها في الاستعمال نحو :ويله ويبه ويحه وسه, وهي بفعلها المهمل أو بفعل من معناها.[٨٧]

وتبع عباس حسن من المحدثين من أجاز عدم التقييد بالسماع وعدم وجوب حذف العامل في المصادر المسموعة بالنصب على المصدرية لنيابتها عن عاملها, مثل:سقيا ورعيا. لمناسبته والعصر الذي نعيش وليسره مع صحته. كما أخذ بهذا الرأي يوسف الصيداوي ورأى "أن الفعل في بحث المفعول المطلق لايوجب حذفه شيئ أبدا, فإذا حذفته اختيارا من عند نفسك نشأت من جزاء ذلك معان ما كانت لتنشأ لولا الحذف.[٨٨]

وقد كان للمصادر المحذوف عاملها عند تمام حسان توجيه مختلف حيث يرى أن هذه المصادر منصوبة على معنى الإنشاء, لأن التقدير تحويل معناها إلى الإخبار, وهي في الأصل موضعة للإنشاء, حيث يقول: درج النحاة على تقدير ما أطلقوا عليه واجب الحذف قبل كل مصدر منصوب لم يسبق ذكر فعله, ولكن هذه المصادر ينصب بعضها على معنى الإنشاء فلو قدرنا لها فعلا ناصبا لتحول معناها إلى الخبر. ومن الأمثلة التي ساقها تمام حسان ووجها التوجيه الذي ذهب إليه, قوله تعالى :وبالوالدين إحسانا. إنشاء أمر بالإحسان, وقوله تعالى: فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب. إنشاء الأمر بالضرب, وغيرها.[٨٩]

---

[٨٦] مصطفي الغلاييني, جامع الدروس العربية(القاهرة:مكتبة توفيقية, السنة: ٢٠٠٣) ص ٤٥٨
[٨٧] مصطفي الغلاييني, جامع الدروس العربية(القاهرة:مكتبة توفيقية, السنة: ٢٠٠٣) ص ٤٦٠
[٨٨] عباس حسن, النحو الوافي(القاهرة: دار المعارف, السنة: ١٩٧٥) ص ٢٣٣
[٨٩] تمام حسن, البيان في روائع القرآن(القاهرة: عالم الكتب, السنة: ١٩٩٨) ص ١٦٣

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

وكان المخزومي من قبل قد عرض لهذه المسألة, حيث يرى عدم الحاجة إلى تقدير الفعل في المصادر المنصوبة, لأنه يرفض فكرة العامل جملة وتفصيلا واعتبر أن القول بوجود فعل مقدر ينسب إليه النصب هو تخريج متكلف من عمل النحاة الذين لايصدقون أن يكون في اللغة منصوب إلى فعل ينصبه, وهذه المصادر منصوبة لوقوعها في سياق فعلي عبرت عنه قرائن القول ومناسبته, وهي تحمل في دلالتها مادة الأمر ومنعاها.

ويرى الباحث أن هذا التوجيه الذي ذهب إليه تمام حسان والمخزومي من قبل لايبتعد عما, قال به الفراء حيث ورد عنه في قوله تعالى :غفرانك ربنا مصدر وقع في موضع أمر, وجميع الأسماء من المصادر وغيرها إذا نويت الأمر نصبت. وكلام سيبويه في هذه المسألة واضح, حيث يقول في مثل "سقيا لك ورعيا لك" كأنه بدل من سقاك الله ورعاك الله. وما جاء منه لايظهر له فعل, فهو على هذا المثال نصب. فالمعنى هنا بتقدير الفعل يحول معناه إلى الخبر مع وضعه للإنشاء أصلا, كما ذهب تمام حسان, غير أن حذف الفعل في مثل هذه التراكيب هو ضرب من الاختصار على مايبدو وذكر الفعل مع المصدر تكرار له, ولابد من تقديره مراعاة لمقتضى المعنى وفي ذلك يقول سيبويه: وإنما اختزل الفعل هاهنا لأنهم جعلوه من اللفظ بالفعل.[٩٠]

ومن نظر (المخزومي وتمام حسان) إنما ذهبا إلى القول بالنصب بلا عامل انطلاقا من رفضها فكرة العامل من أصله, فقادهما ذلك إلى تطويع النص ليتجه المعنى في مثل هذه الحالة نحو القول بنصب هذه المصادر لأنها تحمل في دلالتها مادة الأمر ومعناها كما قال المخزومي, أو النصب على معنى الإنشاء كما ذهب تمام حسان.

[٩٠] أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه, الكتاب(القاهرة: مكتبة الخانجي, السنة. ٢٠٠٩) ص ٣٧٣ ج ١

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

وعلى آية حال فقد شعر الميسرون من القدماء والمحدثين بالحاجة إلى توظيف ما سمع عن العرب من المصادر الواقعة بدلا من في الطب وتجويز القياس عليها رغبة في التوسع اللغوي فهو لاينفي عنها المعانى التي تفهم من السياق الذي وردت فيه, فلا باس من القياس على هذه المصادر في الدعاء وغيره من الأساليب الإنشائية سواء أكان الدعاء للشخص أو عليه, فنقول في الدعاء: رحمة للشهداء, ورفعة ونصرا وعزا للمسلمين. ونقول: نكبة وهلاكا ودمارا وخزيا للأعداء وغيرها. إن كثيرة من المصادر التي نحتاج إلى توظيفها في لغتنا بما يتواءم والزمن الذي نعيش, وتفهم في سياقاتها فهي من الأقيسة المقبولة ذوقا ومعنى. وهذا الرأي يوافق ما ذهب إليه العلماء بجواز القياس على المصدر النائب عن فعله الواقع موقع الدعاء.

٥. جمع المصدر

للنحاة في جمع المصدر ثلاثة مذاهب بالنظر إلى نوعه سواء أكان مبهما أم مختصا, هي :

أولا إذا كان مبهما مؤكدا لعامله, يمتنع جمعه, نحو : ضربته ضربا, فلا يقال : ضربين ولا ضروبا, وعليه جمهور العلماء كابن مالك[٩١] و ابن الحاجب[٩٢] و ابن جنى[٩٣] وابن هشام الذي ذكر منع الجمع باتفاق العلماء.[٩٤]

وقد علل النحاة سبب المنع وذلك, لأن المصدر المؤكد لعامله بمنزلة تكرير الفعل ولدلالته على الجنس فعومل معاملته في عدم التثنية و الجمع إذ هو صالح للقليل والكثير,[٩٥] يقول ابن جني: "وهذا طريق المصدر لما كان جنسا لفعله, ألا ترى أنه إذا قام قومة واحدة فقد كان منه قيام وإذا قام قومتين فقد كان منه قيام

---

[٩١] جمال الدثن ابن مالك, شرح التسهيل(بيروت:دار الكتب العلمية, السنة: ٢٠٠٠) ص ١٠٩ ج ٢
[٩٢] رضي الدين الأستراباذي, شرح الرضي ابن الحاجب(بيروت, دار الكتب العلمية, مجهول السنة) ص ٢٩٨ ج ١
[٩٣] أبو الفتح عثمان ابن جنى, الخصائص(بيروت: دار الكتب العربي, السنة: ١٩٩٠) ص ٤٥
[٩٤] ابن هشام الأنصاري, أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك(بيروت: دار الفكر, مجهول السنة) ص ٢١٥ ج ٢
[٩٥] جمال الدثن ابن مالك, شرح التسهيل(بيروت:دار الكتب العلمية, السنة: ٢٠٠٠) ص ١٠٩ ج ٢

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

وإذا قام مائة قومة فقد كان منه قيام. فالقيام جنس للقومات مفردها ومثناها ومجموعها"[٩٦] وواضح من كلام ابن جني أن المصدر المؤكد لعامله يقع موقع اسم الجنس لدلالته على القليل والكثير فجرى مجرى أسماء الجنس كالماء والزيت والتراب. ويفهم مما سبق أن هذا النوع من المصادر لايجمع لأنه بمنزلة تكرير الفعل والتكرير يعني الجمع فقد سد المصدر عن معنى الجمع بدلالته على القليل والكثير.

ثانيا إذا كان مختصا دالا على العدد مختوما بتاء الوحدة يجوز جمعه نحو : ضربته ضربات, وعليه جمهور العلماء, كابني جني[٩٧] وابن مالك[٩٨] و ابن الحاجب والرضي[٩٩] وذكر ابن هشام أن جواز الجمع باتفاق العلماء.[١٠٠]

وقد سمي ابن أبي الربيع المصدر المختوم بتاء الوحدة (المصدر المحدود) وذكر سببين لجواز جمعه, وهما :

أ. دلالته على الواحد فصار كرجل وفرس وتمرة.

ب. شبهه بالمفعول به إذا لحقته التاء والمفعول به يثني ويجمع, نحو : ضربت رجلين.

ثالثا إذا كان مختصا دالا على النوع, نحو: سرت سيرا حسنا, وسرت سير العقلاء. ففي جمعه خلاف على مذهبين :

الأول_ إنه غير مقيس وعليه بعض النحاة مثل أبي على الفارسي[١٠١] وعبد القاهر الجرجاني[١٠٢] واختاره الشلوبين[١٠٣] ونسبه السيوطي إلى أبي حيان[١٠٤] وهو مذهب سيبويه وقد أشار إلى ذلك بوضوح في كتابه, حيث يقول :"واعلم

---

[٩٦] أبو الفتح عثمان ابن جنى, الخصائص(بيروت: دار الكتب العربي, السنة: ١٩٩٠) ص٢٧ ج ١
[٩٧] أبو الفتح عثمان بن جنى, اللمع في العربية(بيروت:دار الكتب العربي, السنة:١٩٨٨) ص ٤٥
[٩٨] جمال الدين ابن مالك, شرح التسهيل(بيروت:دار الكتب العلمية, السنة: ٢٠٠٠) ص ١٠٩ ج ٢
[٩٩] رضي الدين الأستراباذي, شرح الرضي ابن الحاجب(بيروت, دار الكتب العلمية, مجهول السنة) ص ٢٩٨ ج ١
[١٠٠] ابن هشام الأنصاري, أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك(بيروت: دار الفكر, مجهول السنة) ص ٢١٥ ج ٢
[١٠١] أبو على الفارسي, التكملة(بيروت:عالم الكتب, مجهول السنة) ص ٤٦٢
[١٠٢] عبد القاهر الجرجاني, المقتصد في شرح الإيضاح(بيروت:دار الرشيد, مجهول السنة) ص ٥٨٣
[١٠٣] ابن هشام الأنصاري, أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك(بيروت: دار الفكر, مجهول السنة) ص ٢١٥ ج ٢
[١٠٤] جلال الدين السيوط,همع الهوامع في شرح جمع الجوامع(الكويت:دار البحوث العلمية, السنة: ١٩٩٢) ص ١٢٣ ج ٦

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

أنه ليس كل جمع يجمع كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال والعقول والحلوم والألباب :ألا ترى أنك لاتجمع الفكر والعلم والنظر. كما أنهم لايجمعون كل اسم يقع على الجميع, نحو: التمر, وقالوا: التمران. ولم يقولوا: أبرار. ويقولون: مصران ومصارين, كأبيات وأباييت وبيوت وبيوتات.[١٠٥]

وقد احتج المانعون لمذهبهم بأن المصدر إذا اختلفت أنواعه أصبح كاسم الجنس يقع على الواحد وعلى النوعين وعلى أكثر من ذلك, فكما لايجمع إذا تعدد آحاده, فلا يجمع أيضا إذا تعدد أنواعه.

الثاني_ جواز جمعه باطراد وعليه أكثر العلماء, مثل : الوراق[١٠٦] وابن جني[١٠٧] وابن مالك[١٠٨] وابن الحاجب[١٠٩] ونسبه السيوطي إلى المبرد والرماني.[١١٠]

وقد علل أبو الحسن الوراق لذلك بقوله:"والمصدر لايثنى ولا يجمع, لأنه اسم للجنس يقع على الواحد فما فوقه, كقولك: ضرب وأكل وشرب, إلا أن يختلف فحينئذ يجوز جمعه, كقولك:ضروبا إذا كان ضربا مختلفا. وورد عن الزجاجي قوله :"والمصدر موحد أبدا لأنه يقع على القليل والكثير, إلا أن تدخل عليه الهاء فيصير محدودا فيضارع المفعول به فيثنى ويجمع أو تختلف أنواعه, كقولك في المحدود :ضربت زيدا ضربة, وضربت الزيدين ضربتين, وضربت الزيدين ضربات, والمختلف أنواع نحو: الحلوم والأشغال وما أشبه ذلك.[١١١] وجاء عن أبي البقاء الكفوي قوله :"وإذا قصد به الأنواع جاز تثنيته وجمعه والمناسب مع ذلك إيراد مفرد نظرا إلى رعاية القاعدة المشهورة وهي فيما إذا كان المصدر للتأكيد وكان القصد إلى الماهية وعدم تثنيته وجمعه لا لكونه اسم جنس, بل لكونه دالا على الماهية من حيث هي", واستشهد المجيزون بقوله تعالى: وتظنون

---

[١٠٥] أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه, الكتاب(القاهرة: مكتبة الخانجي, السنة. ٢٠٠٩) ص ٩٥ ج ٤
[١٠٦] أبو الحسن محمد الوراق, علل النحو(بيروت:مكتبة الرشيد, السنة: ٢٠٠٠) ص ٢٠٢
[١٠٧] أبو الفتح عثمان بن جنى, اللمع في العربية(بيروت:دار الكتب العربي, السنة:١٩٨٨) ص ٤٥
[١٠٨] جمال الدثن ابن مالك, شرح التسهيل(بيروت:دار الكتب العلمية, السنة: ٢٠٠٠) ص ١٠٩ ج ٢
[١٠٩] رضي الدين الأستراباذي, شرح الرضي ابن الحاجب(بيروت, دار الكتب العلمية, مجهول السنة) ص ٢٩٨ ج ١
[١١٠] جلال الدين السيوط,همع الهوامع في شرح جمع الجوامع(الكويت:دار البحوث العلمية, السنة: ١٩٩٢) ص ١٢٣ ج ٦
[١١١] أبو الحسن محمد الوراق, علل النحو(بيروت:مكتبة الرشيد, السنة: ٢٠٠٠) ص ٢٠٣

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

بالله الظنونا حيث جمع (الظن) وهو مصدر على الظنون وقد ورد عن أبي حيان في تفسير البحر المحيط:"والظنون جمع لما اختلفت متعلقاتها, وإن كان لا ينقاس عند من جمع المصدر إذا اختلفت متعالقاته, وينقاس عند غيره وقد جاء الظنون في أشعارهم أنشد أبو عمرو في كتاب الألحان:

إذا الجواز أردفت الثريا ظننت بآل فاطمة الظنونا[١١٢]

حيث جمع المصدر (ظن) على (ظنون) لتنوعه. وكان عبد القاهر الجرجاني قد نبه إلى جمع المصدر المبهم لايطرد إلا ما جاء على أن يفرق الجنس, فيجعل أنواعا كقوله تعالى: وتظنون بالله الظنونا), كأنه قيل: ظن كذا وظن كذا, ثم جمع فجرى مجرى قولك: وتظنون ضروبا ألا ترى أنهم لم يقولوا: السلوب والنهوب, وإنما يكون ذلك غالبا فيما ينجذب إلى الاسمية, نحو: العلم والحلم, يجري العلم على المعلوم وينزل الحلم منزلة الغريزة والطبيعة. كأنه لم يقل علمت علما وحلمت حلما, فيقال: العلوم والحلوم.[١١٣]

وقد أخذ الغلاييني برأي أكثر القدماء في إجازتهم جمع المصدر إذا اختلفت أنواعه يقول:"وأما المفيد نوعا, فالحق أنه يثنى ويجمع قياسا على ما سمع منه:كالعقول والألباب والحلوم وغيرها. فيصح أن يقال: قمت قيامين وأنت تريد نوعين من القيام"[١١٤] وقد أباح مجمع اللغة العربية القاهري جمع المصدر إذا اختلفت أنواعه. واتفق كثير من المحدثين مع هذا الرأي بشرط خروجه عن معنى المصدرية وإرادة الاسمية, مثل:محمد محي الدين عبد الحميد وصلاح الزعلاوي[١١٥] الذي أحصى كثيرا من المصادر الثلاثية وغير الثلاثية المجموعة التي جرت عليها أقلام الأئمة في كتابهم عندما أرادوا فيها الاسمية واشتدت حاجتهم إليها.

---

[١١٢] أبو الحسن الأندلسي, تفسير البحر المحبط(بيروت: دار الكتب العلمية, السنة: ١٩٩٩) ص ٢١١ ج ٧
[١١٣] عبد القاهر الجرجاني, المقتصد في شرح الإيضاح(بيروت:دار الرشيد, مجهول السنة) ص ٥٨٣
[١١٤] مصطفي الغلاييني, جامع الدروس العربية(القاهرة:مكتبة توفيقية, السنة: ٢٠٠٣) ص ٤٥٤
[١١٥] ابن هشام الأنصاري, أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك(بيروت: دار الفكر, مجهول السنة) ص٣١٦ ج ٢

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

وكان الغلاييني قد أجاز جمع المصدر غير باق على مصدريته رفعا للحرج وتوسعة على الكتاب. فقد أجاز جمع كلمة (السفساف) مصدرا للفعل (سفسف) على (سفاسيف وسفاسفة) وقد احتج الغلاييني لذلك بما يلي:

١. ورود (السفساف) في لسان العرب مرادا بها اسم الفاعل مؤنثا بالتاء, قال:والسفسافة, الريح التي تجري فويق الأرض". فإذا جاز تأنيث السفساف وهو في الأصل مصدر يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث, فلم لايجوز تثنيته وجمعه مجردا عن معنى المصدرية؟ والأمران سواء. وقد سمع جمع المصدر غير مختوم بالتاء, فإذا جمعنا المصدر لايكون خرجنا على أصول العربية. فعلى هذا يجوز جمع (السفساف) على ما تجع عليه نظائره قياسا, وهو (فعاليل) فتقول:سفاسيف, لا سفاسف. وإنما قلنا إنه في الأصل مصدر, لأن قياس مصدر فعلل (الفعللة) بفتح الفاء و(الفعلال) بفتحها وكسرها: كالزلزلة والزلزال والوسوسة والوسواس.[١١٦]

٢. إذا كان قياس مصدر سفسف (السفسفة والسفساف) وقد صرح بالسفسفة لسان العرب حيث قال:"والسفسفة:انتخال الدقيق بالمنخل ونحوه", فإن هذا لايمنع أن يكون السفساف اسما كما يكون مصدرا, فجمعه مرادا به الاسم (سفاسيف) ولك أن تجمعه على (سفاسفة) كحجحاج وجحاجحة و غطريف وغطارفة.[١١٧]

٣. خروج السفساف عن معنى المصدرية إلى معان أخر تقرب من معناه الأصلي يجيز لنا جمعه. ويخلص الغلاييني إلى أن (السفاسف) لاأصل لها في الاستعمال ولا في القياس والأفصح أن يستعمل السفساف مفردا كما ورد في الحديث:"إن الله يحب معالي الأمور ويكره سفسافها. وفي حديث آخر:"إن الله رضي لكم مكارم الأخلاق وكره لكم سفسافها", فورود السفساف

---

[١١٦] ابن منظور, لسان العرب(القاهرة:المكتبة التوفيقية, مجهول السنة) ص ٣١٥ ج ٦
[١١٧] ابن منظور, لسان العرب(القاهرة:المكتبة التوفيقية, مجهول السنة) ص ٩٦ ج ١٠

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

مفردا في الحديثين في مقابلة جمع مذكور معه دليل على أن استعماله مفردا أولى وأفصح, ولك أن تجمعه على سفاسيف وسفاسفة تتبع في ذلك قياس نظائره وإن لم يذكروا له جمعا.

ولعل اشتهار لفظة السفاسف جمعا بمعنى الأمور التافهة هي التي دفعت الغلاييني لإجازتها. وربما أراد بذلك أن يؤيد فكرته التي ذهب إليها من أن المصدر الدال على النوع يجمع قياسا إذا أريد به الاسمية منفكا عن الجنسية والحدثية, وقد نبه في حديثة عن إعمال المصدر إلى أن المصدر قد ينتقل إلى معنى الاسمية فلا يدل على المصدرية, حيث يقول: لايعمل المصدر المؤكد ولاالمبين للنوع, ولاالمصغر ولاما لم يرد به, فالمصدر قد يراد به الاسم لاحدوث الفعل كما تقول: العلم نور.[١١٨]

والذي يرتضيه الباحث هو رأي أكثر النحاة الذين قالوا بجواز جمع المصدر الدال على النوع وذلك للأسباب التالية:

١. صدور هذا الرأي عن جمع من العلماء القدامى وبعض المحدثين وإقراره من مجمع اللغة العربية.
٢. إن المانعين الذين قالوا بعدم اطراد هذا الجمع وقصره على السماع قد وضعوا استثناءات لجمع بعض المصادر ملتمسين لها علة تبيع جمعها وهي انتفالها إلى الاسمية يقول الجرجاني: ألا ترى أنهم لم يقولو: السلوب والنهوب, وإنما يكون ذلك غالبا فيما ينجذب إلى الاسمية. ولعل في هذا الاستثناء ما يفتح الباب لجمع كثير من المصدر.[١١٩]
٣. جريان كثير من جموع المصادر الثلاثية على أقلام كثير من اللغويين القدامي, لاشتداد الحاجة إليها.

---

[١١٨] مصطفي الغلاييني, جامع الدروس العربية(القاهرة:مكتبة توفيقية, السنة: ٢٠٠٣) ص ٦٣٩ ج ٢
[١١٩] عبد القاهر الجرجاني, المقتصد في شرح الإيضاح(بيروت:دار الرشيد, مجهول السنة) ص ٥٨٣

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id

٤. حاجة الباحثين والكتاب في مختلف العلوم في العصر الحاضر لاستخدام بعض الجموع للدلالة على كثير من المصطلحات والمفاهيم, حيث جمع بعض اللغويين مفاهيم ومصطلحات لغوية عدة مثل: الجمع والحذف والنقل والتركيب والتأويل والتعليل على الجموع والحذوف والنقول والتراكيب والتأويلات والتعليلات, وفي العلوم المختلفة أصبحت بعض المصادر المجموعة تدل على مفاهيم معروفة لدى المشتغلين فيها كل حسب الحقل الذي يعمل فيه, فالاقتصاديون يتداولون فيما بينهم مصطلحات مثل: القروض والعقود والعروض غيرها, وهي جموع لمصادر, فعلى سبيل المثال يجمعون القروض على قروض, فالقروض في اللغة هو القطح, جاء في اللسان :القرض:القطح, قرضه يقرضه, بالكسر قرضا(القرض والقرض) ما يتجازي به الناس بينهم ويتقاضونه وجمعه قروض.[١٢٠]

[١٢٠] ابن منظور, لسان العرب(القاهرة:المكتبة التوفيقية, مجهول السنة) ص ١١٤ ج ١١

digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id digilib.uinsby.ac.id